تنافس الدول المتشاطئة على بحر قزوين بعد عام ١٩٩١.

م.د أحمد فليح حسين الجبوري.
المديرية العامة للتربية في محافظة بابل.

The legal situation in the Caspian Sea after 1991 The point of view of the riparian countries.

M. Dr. Ahmed Fleih Hussein Al-Jubouri.
.General Directorate of Education of Babylon
@gmail.comahmadflyhaljbwry.

مقدمة

تعد دراسة تنافس الدول المتشاطئة على بحر قزوين بعد عام ١٩٩١ من الدراسات المعاصرة ذات الأهمية البالغة,ليس على المستوى الإقليمي فحسب بل على المستوى الدولي,بسبب ما مرت به المنطقة من أحداث دراماتيكية استطاعت جلب أنظار العالم إليها,إذ اجتاح المنطقة مخاض عسير قبيل انتهاء تلك الحرب الباردة,نتج عنها ولادة دول جديدة غير الدول الكلاسيكية القديمة إيران وروسيا,وهي كل من:أذربيجان,وكازاخستان,وتركمانستان,وأضحت الدول الناشئة تدلو بدلوها بمختلف الشؤون السياسية,والاقتصادية,والعسكرية للبحر,إذ بذلت الدول الأخيرة جهوداً جبارة في سبيل مستقبلها,ومن هنا جاءت رغبتي في تبيان تنافس الدول المتشاطئة للبحر,بعد التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة في العقد الأخير من القرن المنصرم.

تكونت الدراسة من مقدمة,وخمسة مرتكزات,وخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة,وجاءت المرتكزات بوجهات نظر كل من:روسيا,وإيران,وأذربيجان,وكازاخستان,وتركمانستان.

الكلمات المفتاحية:(تنافس,صراع,استراتيجية,ثروات,طاقة).

Introduction

The study of the competition of the riparian countries over the Caspian Sea after 1991 is one of the contemporary studies of great importance,Not only at the regional level, but also at the international level, because of the dramatic events that the region went through that managed to bring the world's attention to it. As the region swept through a difficult labor before the end of that war, which resulted in the birth of new countries other than the old classical countries, Iran and Russia, namely: Azerbaijan, Kazakhstan, and Turkmenistan, Emerging countries have begun to influence the various political, economic, and military affairs of the sea, as emerging countries have made tremendous efforts for their future. Hence my desire to show the views of the countries bordering the sea in terms of legal status, after the political transformations that the region witnessed in the last decade of the last century.

The study consisted of an introduction, five pillars, and a conclusion that included the most prominent findings of the study. The pillars came from the points of view of: Russia, Iran, Azerbaijan, Kazakhstan, and Turkmenistan.

Keywords: (competition, conflict, strategy, wealth, energy).

المرتكز الأول:- وجهة نظر روسيا.

إن المتوقع من الهدف الذي تبتغيه روسيا هو الحفاظ على المورث الكبير الذي تركه لها الاتحاد السوفيتي,لاسيما أن بحر قزوين[١],يعد ضمن الحدود الاستراتيجية لمنطقة نفوذها,فضلاً عن الثروات الاقتصادية الكبيرة التي يحتويها,وهي بذلك تمارس سياسة ضاغطة على الدول حديثة العهد لضمان أكبر قدر من مناطق النفوذ في بحر قزوين,وتتشبث بذلك بمختلف الطرق التي تراها مناسبةً لتحقيق غايتها,وتنفر من الأصوات المنادية لتقليل حصة روسيا فيه,ولم تكترث أو تذعن لها بالمرة,واستخدمت مختلف الأساليب لإبطال تلك الدعوات.

ترى روسيا أن بحر قزوين لا يشبه بّقية البحار المفتوحة من الناحية الطبيعية؛لأنّه وبحسب التعريفات القانونية لا يرتبط بالبحار أو المحيطات،ولقد تفادى المسؤولون الروس الكثير من المفاهيم القانونية والأوصاف الخاصة به،إذ استعملوا بعض

[١]() بحر قزوين هو أكبر بحيرة مغلقة على سطح الأرض،لكنه لا يخضع للقوانين الدولية المتعلقة بتقسيم البحار التي تعيّن الحدود البحرية للدول التي تطل عليه,بناءً على مسافات متساوية من البحر,وحصص متساوية من موارد قاعه,وبالمقابل لا يمكن اعتباره قانونياً (بحيرة مغلقة)؛بسبب توفّر كل مميزات البحار فيه سواء من ناحية المساحة،أو العمق,أو الثروات الكامنة في أعماقه,للمزيد من التفاصيل,ينظر:حارث قحطان عبدالله,ومثنى فائق المرعي,أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية-الإيرانية,مجلة آداب الفراهيدي,العدد ١٩,كلية الآداب,جامعة تكريت,٢٠١٤,ص٢٨٣.

المصطلحات المبهمة؛تفاديا لتطبيق الالتزامات التي يمكن تطبيقها عليه,وفقا لهذا الوّصف أو ذاك كعبارة (مستودع للمياه القارية)[٢],عوضاً عن استعمال بحيرة,أو بحر مغلق[3].

ركّزت الرّؤية الرّوسيّة على مبدأ (التّعاون الإقليمي) بين الدّول المتشاطئة لبحر قزوين,وترى من الصّعب تحديد ماهيّة بحر قزوين,وبالتّالي رغبت في استمرار الوضع القائم على ما هو عليه إلى وقت لاحق,ويجب الالتزام بالنّظام القانوني السّائد والقائم بالأساس على أحكام الاتّفاقيّتين السّوفياتيّتين-الإيرانيّتين للعامين ١٩٢١ و١٩٤٠,واقترحت أيضًا إنشاء منظّمة تتعامل مع مشاكل بحر قزوين,ولقيت وجهة النّظر الرّوسيّة تأييدًا إيرانيًّا,لكنّها وجدت معارضة من كازاخستان,وتركمانستان,وأذربيجان[4].

إن تقسيم بحر قزوين إلى قطاعات وطنية مستقلة سبق أن طالبت فيها إيران,وآزرتها بذلك أذربيجان,ورأت روسيا ذلك فقداناً لمناطق ظّلت تتحكم فيها مطلقا لمدة جاوزت ثلاثة قرون من الزمن,وإذا كان استقلال بعض الدول عنها عام ١٩٩١ أمراً طبيعياً يتحتّم عليها التأقلم معه،إلا أن ذلك لم يمنعها من العمل على تعزيز دورها في المنطقة،فقد شكل الوّضع الأمني المتدهور في منطقة القوقاز الشمالي في جمهوريتي الشيشان و داغستان،وإدراك روسيا لحجم المخاطر التي تهدّدها,إن فقدت الرقابة على هذه الأقاليم مبرّر كافي للتأكيد على ضرورة التنسيق والعمل المشترك خاصّة في النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن الماضي،إذ عرفت روسيا في هذه المدة أخطر محاولات الانفصال والاستقلال،تمخضّت عنها الحرب الروسية-الشيشانية الأولى[٥],التي امتدت إلى غاية عام ١٩٩٦,إذ تم انسحاب القوات الروسية نحو الشمال في سابقة خطيرة,برهنت على عجز روسيا آنذاك في تسيير أزمات أمنية من هذا النوع,وهو ما يفسّر تحمّس روسيا المبدئي للمبادرة الإيرانية القاضية بالاستغلال المشترك لبحر[6].

أدركت موسكو بعدها أنّه لابد من تطوير مواقفها,لأنّها خشيت من دخول الشّركات الغربيّة,للعمل في بحر قزوين,وهو ما يحد من تفوّقها في المنطقة,من هنا فضّل الرّوس الدّخول في مفاوضات مع شركائهم في قزوين؛بهدف الحفاظ على أكبر قدر ممكن من مصالحهم,عوضًا عن فرض أمر واقع عليهم لا يتوافق معها,لاسيما وأنّ العديد من التّطوّرات الّتي حدثت في هذه المرحلة أقلقت روسيا,وكان أهمّها (إعلان إسطنبول) الّذي شاركت فيه كل من تركيا,وأذربيجان,وجورجيا,وتركمانستان,وكازاخستان في أوائل آذار ١٩٩٨,وتقرّر فيه نقل النّفط والغاز من قزوين عبر الأراضي التّركيّة,وأعقبه اجتماع آخر برعاية الاتّحاد الأوروبي في أيلول من العام نفسه,تمّت خلاله مناقشة ترتيبات إنشاء ممر لنقل الطّاقة إلى أوروبا,والقوقاز,وآسيا حضرته ٣٥ دولة[7].

أدركت روسيا تماماً ضرورة التخلي عن حلمها الذي راودها كثيراً بالتحكم في الجزء الأكبر من منطقة بحر قزوين,وإبقائه تحت نفوذها؛نتيجة التطورات السياسية الكبيرة التي حدثت في تلك المنطقة,لذلك اضطرت لترطيب الأجواء مع جيرانها على بحر قزوين,وتخلت عن سياسة التعنت والتصلف التي كانت تتبعها في التعامل معها سابقاً,والميل إلى التروي والحنكة الدبلوماسية من خلال التنازل عن مطالبها السابقة,بفرض إرادتها على جيرانها,وطوي تلك الصفحة,وفتح صفحة جديدة من خلال إجراء حوارات ثنائية للتعاون المشترك معها؛لأن الواقع يحتم عليها أتخاذ هكذا إجراءات في ظل ظروف سياسية صعبة مرت بها في تلك المرحلة,لاسيما إذ علمنا بأن أذربيجان,وكازاخستان,وتركمانستان بدأت بالتفاوض مع عدد من الشركات الأجنبية الكبيرة لاستغلال ثروات بحر قزوين ضمن مناطق نفوذها الإقليمية,فضلاً عن فتح خطوط سياسية مع دول غربية عدة,هذا ما جعل روسيا تغير تفكيرها تجاه جيرانها.

كان ذلك واضحا عندما تغير التوجه الروسي عام ١٩٩٨ من فكرة تقسيم البحر على أساس الحقوق المشاعة فيه التي سنتها الاتفاقيات التاريخية في الحقبة السابقة،إلى فكرة تقسيم البحر إلى أجزاء متساوية بين الدول المطلة عليه،وذلك مع الاكتشافات

---

[٢]() إذ جاء في الرسالة التي بعثتها وزارة الخارجية الروسية إلى الأمين العام للأمم المتّحدة بطرس غالي في ٥ تشرين الأوّل ١٩٩٤ ما يلي:**"نحن موافقون على إبقاء النظام القانوني لبحر قزوين على حاله,أي كمستودع للمياه الإقليمية،لا تمتلكها أي دولة متشاطئة,ويسمح لكل دولة منها الملاحة فيه على أساس تساوي الحقوق ... كما تعارض روسيا كل فكرة تنادي بتقسيمه،وتندّد بكل نشاط يسير وفق هذا الاتجاه ... وعليه تعد كل إجراء من هذا القبيل غير قانوني"**,وأسرد في الرسالة أيضاً:**"أنّ قزوين هو حوض مائي مغلق لا تحكمه مبادئ قانون البحار,وإنّ ادعاءات الدّول المتشاطئة للبحر لا يمكن اعتبارها قانونيّة"**,وختمت الرّسالة بالقول:**"أنّ روسيا تحتفظ لنفسها باتّخاذ الإجراءات الّتي تراها مناسبة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٩١"**,للمزيد من التفاصيل,ينظر: أحمد ملي,التنافس الدولي على حوض قزوين,مجلة الدفاع الوطني,العدد ٨٩,بيروت,٢٠١٤,ص١١.

([3]) David Allonsius, Le régime juridique de la mer Caspienne, Paris : L. G. D. J., 1997, p. 21.

([4]) Rustam Mamedov" ,International Legal Status of the Caspian Sea: Issues of Theory and Practice ,"The Turkish Yearbook of International Relations, vol. XXXII, Ankara,2002, pp 217-259

[٥]() للاطلاع بشكل مفصل على الحرب الروسية-الشيشانية الأولى والثانية,ينظر:أحمد فليح حسين الجبوري,الصراع الروسي الشيشاني (١٧٨٣-٢٠٠٢),مؤسسة دار الصادق للثقافة طباعة-النشر -التوزيع,العراق,٢٠١٨.

[6]() بيروز مجتهد زاده,النظام القانوني لبحر قزوين:صورة للجغرافيا السياسية,مجلة شؤون الأوسط الأوسط,العدد ١٠٩,بيروت,٢٠٠٣,ص٣٥.

([7]) Rustam Mamedov, Op.Cit, pp 217-259

الكبيرة في السواحل الروسية لبحر قزوين,ما ساهم في تدعيم الطرح الأخير[8]،وقد شكلت ثروات البحر هدفاً رئيساً لموسكو في سعيها إلى استعادة مكانتها في النظام الدولي،وذلك في إطار علاقاتها مع دول الجوار القزويني أو بما يعرف بحديقتها الخلفية،وعلى هذا فقد كان الموقف الروسي غير ثابت اتجاه الوضع القانوني في بحر قزوين،إذ شهد تغيرا,في محاولة منها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب لصالحها[9].

طرحت روسيا فكرة تقسيم مناطق نفوذ بحر قزوين,لاسيمابعد أن شهد البحر وتيرة التنقيب والاستغلال في الحقول الكازاخستانية والأذربيجانية،وشرعت المباحثات الروسية الكازاخستانية منذ عام ١٩٩٨[10],وشكل وصول فلاديمير بوتين[١١],إلى سدّة الرّئاسة نقطة مهمّة في الموقف الرّوسي تجاه بحر قزوين,فعمد بوتين إلى تبنّي سياسة أكثر واقعيّة,وهي تبني مبدأ تقسيم أعماق حوض قزوين إلى أجزاء وطنيّة استنادًا إلى مبدأ خط الوسط المعدّل,على أن يبقى السطح للاستخدام المشترك[12],لذلك عقدت عدة اجتماعات لتسوية الوضع,ففي شتاء ٢٠٠١ عقد اجتماع في موسكو تحت عنوان (مناقشة الوضع القانوني لبحر قزوين),حضرته الدول (إيران,أذربيجان,كازاخستان,تركمانستان),وعقد اجتماع آخر في تركمانستان في نسيان ٢٠٠٢,إلا أنهم أخفقوا في التوصل إلى وثيقة تحدد الإطار القانوني لتقسيم ثروات بحر قزوين[13].

بعد الاخفاق في الوصول إلى اتفاق جماعي,قامت روسيا بالتّوقيع على اتّفاقيّة أحادية مع كازاخستان لتقسيم الجّزء الشّمالي من أعماق بحر قزوين في أيّار ٢٠٠٢,استنادًا إلى خط الوسط المعدّل,وكانت نتيجة هذا الاتّفاق حل إشكاليّة الحقول النّفطيّة الّتي تمتد على جانبي الخط (كورمانجازي,وتسنترالنو,وخافلنسكو),من خلال تشغيلها بصورة مشتركة,وفي أيلول ٢٠٠٢ قامت روسيا بالتّوقيع على اتّفاق آخر مع أذربيجان,تمّ بموجبه تقاسم الموارد الطّبيعيّة في البحر استنادًا إلى القانون الدّولي والممارسات التّاريخيّة,ومن هنا يمكن القول بحصول تحالف موضوعي بين هذه الدّول الثّلاث في شمال البحر,تجسّد في ١٤ أيّار ٢٠٠٣ عبر توقيع هذه الدّول لاتّفاق ثلاثي الأطراف لتقاسم ثروات الجزئيين الشّمالي والوسط لبحر قزوين[14].

وباختصار يمكننا القول أن موقف روسيا مؤسس على النقاط التالية[15]:

١- عقد اتفاقية خاصة بالوضع القانوني لبحر قزوين بين دوله.
٢- تقسيم بحر قزوين على أساس مبدأ:مياه مشتركة،قاع مشترك.
٣- تؤيد الحقوق السيادية على الحقول النفطية على أساس الاتفاق.
٤- الاستغلال المشترك للثروات.

انطلاقا على ما تقدم يمكن أن نرى تغيراً في الموقف الروسي من مسألة التعامل مع الدول المتشاطئة معها على بحر قزوين,ففي بداية الأمر أي منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن المنصرم كانت تتخذ موقفاً متشدداً ومتشنجاً من مطالب الدول المستقلة حديثاً من الاتحاد السوفيتي (أذربيجان,تركمانستان,كازاخستان) بشأن حقوقها في بحر قزوين,ولكن بعد مدة من الزمن تغير الموقف الروسي ليتماشى مع التطورات السياسية التي حصلت في المنطقة,والاستجابة لمطالب الدول لضمان حقوقها في ذلك البحر,ورأت روسيا أن ذلك يمثل حلاً مناسباً لها في ذلك الوقت للتخلص من الضغوط السياسية والعسكرية التي كانت تعانيها,في الوقت نفسه دغدغت مشاعر تلك الدول بغية كسب عطفها وودها حتى تبقيها تحت عباءتها؛خشية من نفورها واللجوء

---

[8]() فهد مزبان حزار الجزار,جمهورية إيران الإسلامية وموارد بحر قزوين:رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها,مجلات دراسات إيرانية,العدد ٣-٥,مركز دراسات البصرة والخليج العربي,جامعة البصرة,٢٠٠٦,ص٧٥.

[9]() هاشم كاظم صبيخي,التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين,مجلة أبحاث ميسان,العدد ٣,العراق,٢٠٠٦,ص ص٢٠٤-٢٠٥.

[10]() بيروز مجتهد زاده,المصدر السابق,ص٢٩.

[١١]() فلاديمير بوتين:هو رئيس وزراء روسيا الاتحادية الحالي,ولد في ٧ تشرين الأول ١٩٥٢ في مدينة سان بطرسبرغ العاصمة الشمالية لروسيا الاتحادية,التحق لكلية الحقوق في جامعة لينيغراد,وفي عام ١٩٧٥ التحق بجهاز لجنة أمن الدولة السوفيتية المخابرات (كي- جي- بي),أصبح في آب ١٩٩٩ رئيساً لوزراء روسيا الاتحادية وذلك باختيار من الرئيس بوريس يلتسين,وفي ٣١ كانون الاول ١٩٩٩ تولى رئيس روسيا الاتحادية بالوكالة بعد استقالة يلتسين,وأنتخب في ٢٦ أذار ٢٠٠٠ رئيساً لروسيا الاتحادية وأعيد انتخابه لرئاسة في ١٤ أذار ٢٠٠٧,وفي ٨ أيار ٢٠٠٨ شغل منصب رئيس وزراء روسيا الاتحادية,للمزيد من التفاصيل,ينظر:moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2 .

[12]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص١٣.

[13]() هشام كاظم صبيخي,المصدر السابق,ص٢٠٢.

([14]) Rima Tkatova , La Mer Caspienne et le droit international: délimitation et gestion des ressources ,«Mémoire, Université Jean Moulin, Lyon, 2006, 53-54

[15]() رضوان أبو الغبرة,صراع الطاقة على بحر قزوين,رسالة ماجستير,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة جيجل محمد الصديق بن يحي,الجزائر,٢٠١٧,ص٤٧.

إلى الدول الغربية,التي تحاول روسيا ابعادها بمختلف الطرق عن مناطق نفوذها,هكذا كانت نظرة روسيا لبحر قزوين بعد نهاية الحرب الباردة[١٦].

المرتكز الثاني:- وجهة نظر إيران.

إيران من الدول التي أشرفت على بحر قزوين منذ بواكير مطلع العصر الحديث إلى يومنا هذا,وهي بذلك تعد من أعرق الدول التي أطلت عليه,وتحكمت بمصيره سواء أكانت منفردة أم بالاشتراك مع دول أخرى,وهي بذلك تعد نفسها وريثاً شرعيا له بحسب المعتقد الإيراني,بيد أن الظروف السياسية التي مرت بها جعلتها ترضخ للأمر الواقع,وأن تتقاسم ذلك البحر مع مجموعة من الدول بعد نهاية الحرب الباردة.

تقع إيران وسط أكبر تمركز للطاقة,وهي منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط,ومنطقة بحر قزوين,ما أكسبها أهمية استراتيجية كبيرة,وجعلها همزة وصل بين هاتين المنطقتين,وتمتلك ما يقارب (١٣٠) مليار برميل من احتياطي النفط الخام,وما يقارب (٢٦) تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي[17],لذلك احتلت إيران المرتبة الثانية عالمياً من حيث الاحتياطات,هذا إلى جانب موقعها الجغرافي والاستراتيجي المميز,الذي جعلها دوماً بؤرة الاهتمام العالمي,فضلاً عن قربها من دول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين[18].

إن وجهة النظر الإيرانية من بحر قزوين محكومة بالمعاهدات الدولية[١٩],أعوام (١٩٢١-١٩٤٠) الموّقعة بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق،إذ ترى أن هذه المعاهدات لابد أن تكون الإطار القانوني المحدد لكيفية التعامل مع الثروات الجديدة,بينما الدول الأخرى المتشاطئة معها على بحر قزوين ترى أن تفكّك الاتحاد السوفيتي خلق وضعاً مغايراً عن سابقه،لذا لابد من تغيير تلك المعاهدات[20].

سوقت إيران لنفسها على أنها متمسكة بالمعاهدات السابقة التي عقدتها مع الاتحاد السوفيتي,وأصرت على ذلك,وهي تدرك أن ذلك رهان خاسر,لكن لا سبيل أمامها حتى تستطيع ضمان أكبر قدر من المساحة في بحر قزوين,كما امتعضت وأبدت استيائها من مطالب الدول المتشاطئة معها (أذربيجان,تركمانستان,كازاخستان) لعدم اعترافهم بالمعاهدات السابقة,وطالبت تلك الدول بمساحات شاسعة من البحر تقع ضمن مياهها الإقليمية,وعدت ذلك أمراً لا مناص من تحقيقه,الأمر الذي أزعج إيران كثيرا.

بعد قيام روسيا بتوقيع عدد من المعاهدات مع الدول المطلة على بحر قزوين,عارضت إيران المقاربة الرّوسيّة,والاتفاقيات الثّنائيّة الموقّعة بين عدد من الدّول المشاطئة؛إذ عدتها مخالفة للتعهّدات الّتي تقضي بأنّ التّوصّل لأي صيغة للنّظام القانوني لبحر قزوين لا يمر إلاّ بالإجماع,لكن الموقف الإيراني في الحقيقة اقتضته عدّة أسباب:فمن جهة تدرك طهران أنّه بسبب قصر سواحلها نسبيًّا في حال تقسيم بحر قزوين على أساس خط الوسط المعدّل,لأنها لن تحصل سوى على حصّة صغيرة من مساحة البحر,من جهة ثانية أظهرت المعطيات الأوّليّة أنّ السّواحل الإيرانيّة لا تحتوي على كميّات كبيرة من النّفط والغاز الطّبيعي,وأخيراً لا تريد إيران أن يتحوّل بحر قزوين إلى ما يشبه الخليج العربي,إذ تعد سياسة "الباب المفتوح" تؤدّي إلى تدخّل

---

[١٦]() الحرب الباردة:اصطلاح شاع استعماله في السياسة الدولية المعاصرة,في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية,لوصف حالة التوتر الدولية الناجمة عن الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي,بشأن عدد من المشاكل الدولية كمشكلة توحيد المانيا,والمشكلة الكورية,وقد ترتبت عليها انقسام العالم إلى معسكرين,معسكر الدول الغربية,ومعسكر الدول الشرقية,ومحاولة كل منها أدخال أكبر عدد من الدول في التحالفات العسكرية أو في نطاق سياستها,علماً أن أول من أطلق كلمة الحرب الباردة هو السياسي الأمريكي برنارد باروخ عندما وضح العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء إلقائه خطبة في نيسان عام ١٩٤٧,للمزيد من التفاصيل,ينظر:موسى محمد آل طويرش,تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غورباتشوف (١٩٦١-١٩٩١),دار المرتضى,ط٢,بغداد,٢٠٠٥,ص١٧؛ياسين صلاواتي,الموسوعة العربية الميسرة,م٤,مؤسسة التاريخ العربي,بيروت,٢٠٠١,ص١٤٩١.

[17]() عبد الناصر سرور,الصراع الاستراتيجي الأمريكي –الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على المنطقة ١٩٩١-٢٠٠٧,مجلة جامعة الأزهر,سلسلة العلوم الإنسانية,المجلد ١١,العدد١,غزة,٢٠٠٩,ص٥٣.

[18]() أحمد دياب,أمريكا وروسيا..حدود الخلاف وآفاق التعاون,مجلة السياسة الدولية,العدد١٦٠,القاهرة,٢٠٠٥,ص١٦٤.

[١٩]() وقّعت المعاهدة الأولى في ٢٦ شباط ١٩٢١ بين ممثلي بلاد فارس وروسيا السوفيتية بناء على بنود المعاهدة،فإن كل الاتفاقيات السابقة بين البلدين تعد ملغاة,وبالإضافة لذلك فإن كلاً من روسيا السوفيتية وإيران حصلا على حقوق كاملة ومتساوية في للشحن في بحر قزوين,بجانب حق رفع علميهما الوطنيين على سفنهما التجارية,وأيضا جاء في المعاهدة الموقعة في ٢٥ أذار ١٩٤٠ بالمادة الثانية عشر والتي أجازت لبواخر الطرفين استخدام موانئ الطرف الآخر في بحر قزوين,وأن تعامل معاملة البواخر الوطنية,في حين نصت المادة الثالثة عشرة الطرفين منع السماح لطرف ثالث باستخدام بحر قزوين بكامله,للمزيد من التفاصيل,ينظر:نزار أيوب حسن الگولي,العلاقات الإيرانية السوفيتية ١٩٣٩-١٩٤٧ دراسة تاريخية تحليلية,مطبعة الاكاديمية الكوردية,ربيل,٢٠٠٩,ص ص٧٦-٧٧؛

Mehdiyoun, Kamyar. "Ownership of Oil and Gas Resources in the Caspian Sea." The American Journal of International Law. Vol. 94, No. 1 , 2000 , pp. 179–189.

[20]() بلاهندة حنان,أهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث ١١-٩-٢٠٠١,رسالة ماجستير,كلية العلوم السياسة والأعلام,جامعة الجزائر,٢٠١٢,ص٢٠٨.

أميركي مباشر في المنطقة,من هنا فإنّ الموقف الإيراني من الوضع القانوني في بحر قزوين تمثّل بالآتي[21]:أولاً,إن خطوات أحاديّة الجانب يجب أن تتوقّف إلى حين التّوصّل إلى نظام قانوني متكامل,ثانياً,جميع العقود الموقّعة أحاديًّا مع شركات النّفط تعتبر باطلة استناداً إلى القانون الدّولي,ثالثاً,أي نظام قانوني جديد لبحر قزوين يجب أن يستند إلى المعاهدات السّوفياتيّة-الإيرانيّة,رابعا,أي اتّفاق على نظام قانوني لبحر قزوين يجب أن يحصل بالإجماع,خامساً,البديل من هذه الآليّة هو تقسيم بحر قزوين وأعماقه بشكل متساوٍ بين الدّول المشاطئة[22].

بدأت إيران تتنازل رويداً رويداً من تمسكها بالمعاهدات السابقة مع الاتحاد السوفيتي,واعتمدت سياسة براغماتية,لمسك العصى من المنتصف,وتجنبت الدبلوماسية الضاغطة مع جيرانها في بحر قزوين,لتغدو أكثر واقعية من قبل,ورغبة بتقسم مساحات البحر بشكل متساوٍ ما بين جميع الأطراف.

أصرت إيران على الحصول على نسبة (٢٠٪),ورفضت أمر تقسيم خط المنتصف؛لأن ذلك ينعكس عليها سلباً,وهو المقترح معد من قبل بعض دول بحر قزوين،ووفقاً لذلك المقترح تحصل إيران على ما نسبته (١١-١٣٪) فقط من بحر قزوين،وهذا الجزء خال من أي حقول معروفة للنفط والغاز،كما إنه جزء شديد العمق,وجهود التنقيب والبحث فيه شديدة الصعوبة،فضلاً عن أن السفن الروسية يمكن أن تقترب من الشواطئ الايرانية في أي وقت[23].

إن إيران ترى أفضل مشروع تطرحه بين النظم القانونية المطروحة بشأن بحر قزوين يمكن أن يضمن لها مصالحها لأقصى درجة هو العمل بنظام (الحقوق المشتركة),إي التعامل مع بحر قزوين كبحيرة مغلقة يجب أن تتوزع ثرواتها بالتساوي بين الدول المطلة عليه,وهذا النظام في حال تطبيقه تستطيع إيران الحصول على ثروات نفطية وغازية أكثر في البحر قزوين,أن تستفيد من امتيازات النقل والشحن بشكل كبير,وكذلك يمكن أن تصل بشكل مباشر للأسواق والمناطق الروسية,وأن تحافظ على البيئة في بحر قزوين بشكل أفضل,وأيضاً هذا النظام يمكن أن يكون سبباً للتعاون الإقليمي الذي تسعى إلى تحقيقه[24].

انعكست هذا التطورات على العلاقات الروسية-الايرانية،بحيث مارست روسيا في هذا الميدان دوراً مغايراً،فأحياناً تؤيّد تقسيم بحر قزوين حسب خط تقسيم المنتصف،وأحياناً اخرى تعلن أنها لن ترضى بأي اتفاق ما لم يكن برضى جميع الدول المتشاطئة بما فيها إيران،الأمر الذي جعل قضية تقسيم ثروات وحدود بحر قزوين بين دوله محدداً,ومؤثراً على العلاقات الروسية-الإيرانية[25].

بالتأكيد يقع التأثير الأكبر على العلاقات الإيرانية-الروسية؛لأن التاريخ يحدثنا أنهما الدولتان اللتان بقيت تتحكم بمقدرات بحر قزوين على امتداد التاريخ الحديث,أما بقية الدول فقد بزغ نجمها في آخر ثلاثة عقود من الزمن,لذلك التأثير الأكبر يقع على عاتق إيران وروسيا.

لقد تميز الموقف الإيراني تجاه بحر قزوين في البحث عن تسويات تخدم مصالحها،إذ دعمت كلتا الفكرتين لتقسيم بحر قزوين،سواء بتقسيمه باعتباره بحيرة خالصة أو بالتساوي بين دوله المشاطئة له،وهذا ما يضمن لإيران رفع احتياطاتها من الطاقة فيه،إضافة إلى حصولها على امتيازات عدة من شحن ونقل الموارد عبره،كما إنها دعمت الطرح الآخر,الذي يقسم البحر إلى نسب متساوية بين الدول الخمسة،وإذا طبق الطرح الأخير فيعني أنه لابد من تقسيم البحر كله سواء كان السطح أو القاع،وهذا ما يضمن ارتفاع الفوائد الإيرانية[26].

تسعى إيران وتصر على التقسيم المتساوي والمشترك الذي يطبع سياستها في بحر قزوين وعلاقاتها مع دوله يجعلها تحصل على مزايا تتمثل في[27].

١- تباعد الحدود البحرية الإيرانية مع روسيا.

٢- الابتعاد الإيراني من نسبة (١٣٪) المفروضة عليها من خلال التقسيم القائم على أساس خط المنتصف المعدل.

٣- حصول إيران على (٢٠٪) من قاع البحر،سيجعل معظم الحقول المحل الخلاف بينها وبين أذربيجان من نصيبها[28].

٤- التسيير المشترك في وسط بحر قزوين،أي ابتداء من (٤٠) ميلاً بحريا من شواطئ الدول المشاطئة للبحر.

---

[21]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص١٣.

[22]() المصدر نفسه.

[23]() حارث قحطان عبد الله,ومثنى فائق مرعب,المصدر السابق,ص٢٨٦.

[24]() فهد مزبان خزار الخزار,المصدر السابق,ص ص٧٤-٧٥.

[25]() حارث قحطان عبد الله,ومثنى فائق مرعب,المصدر السابق,ص٢٨٦.

[26]() فهد مزبان حزار الجزار,المصدر السابق,ص ص٧٤-٧٥.

[27]() عبد الملك حطاب,الوضع القانوني لبحر قزوين,مجلة العلوم القانونية والسياسية,المجلد ٥,العدد ٢,جامعة الوادي,الجزائر,٢٠١٤,ص١٤١.

[28]() بلاهندة حنان,المصدر السابق,ص٢٣٩.

إذن إيران متمسكة بهذه الرؤية على الرغم من المعطيات الجيوسياسية في المنطقة التي تسعى لتطويقها وتقويض نفوذها،إلاّ أن سياستها الخارجية لازالت تقوم على هذا التوجه,تجاه استغلال الثروات النفطية والغازية في منطقة بحر قزوين[29].

وهكذا يتبيّن أنّ المرحلة الأولى من المفاوضات متعدّدة الأطراف عرفت تبايناً واضحاً بين الدّول المشاطئة لبحر قزوين,فقد سعت كل دولة إلى تبنّي الموقف الّذي يتناسب ومصالحها,ولم يكن هناك مجال لوجود أي رؤية مشتركة تكون نقطة انطلاق نحو وضع نظام قانوني جديد للمنطقة في ظل التشبّث بالمواقف والتضارب الكبير في المصالح[30].

أكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي[٣١],خلال قمة (عشق آباد) التي عقدت بين رؤساء الدول الخمس المطلة على بحر قزوين للمدة (٢٣-٢٤) نيسان ٢٠٠٢ على تقسيم بحر قزوين بصورة متساوية,بمعنى تخصيص (٢٠٪) من مياه بحر قزوين لإيران,فإذا ما تم التقسيم بهذه الصورة,فأنه لابد من تطبيق نظام واحد على بحر قزوين كله,سواء كان ذلك يرتبط بقاع البحر أم سطح البحر[32],ولكن الموقف الروسي في هذه المدة تحول تدريجياً,إذ اقترح ممثل روسيا بحصول كل دولة على حقوق سياديّة من الموارد الطّبيعيّة لمسافة (٤٥) ميلاً من شواطئها,أمّا في ما هو أبعد من هذه المسافة,فتكون المناطق ملكيّة مشتركة قابلة للتّفاوض بين الأطراف المعنيّة,لكن هذا الطّرح وجد رفضاً من جميع الدّول الأخرى[33],وتقرر بعد هذه عقد قمة أخرى بالعاصمة الإيرانية طهران في ٢٠٠٣،إلا أنها لم تُعقد وتم إرجاءها إلى ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٧،إذ عقدت في الموعد المقرر ووقّع المشاركون فيها إعلاناً خاصاً تضمن المنطلقات والمبادئ العامة لإعداد اتفاقية حول النّظام القانوني للبحر،كما تُلزم وثيقة الإعلان الدول الخمس (إيران,ورسيا,وأذربيجان,كازاخستان,وتركمانستان),بعدم استخدام أراضيها لدول ثالثة لشن هجمات ضد أي دولة منها،إضافةً إلى حماية البيئة في مياه بحر قزوين[34].

بقيت إيران متشددة في موقفها بخصوص حصتها من بحر قزوين من الجهة الجنوبية,أما الجهة الشمالية فقد أصرت كل من روسيا,وكازاخستان,وأذربيجان أن تحصل على نسبة يطل عليها قطاعها البحري،هذا ما يعني حصول كازاخستان على (٢٩٪),وروسيا (١٩٪),وأذربيجان (١٤٪)[35],ولم تشهد المواقف أي تغيير,فقد أصرّت كل دولة على موقفها السّابقة,حتّى أنّ موضوع بحر قزوين أثّر في العلاقات الثّنائيّة بين هذه الدّول,فأخذت تتدهور شيئًا فشيئًا[36].

يبدو أن إيران أدركت جيداً ما مدى أهمية بحر قزوين لاسيما من الجوانب السياسية,والموقع الاستراتيجي,علاوة على ذلك الأهمية الاقتصادية له,لذلك زاد اصرارها على تقسيم مياهه الإقليمية بالتساوي بين دوله,وهي بذلك تحصل على حصة (٢٠٪),أو يكون مشاعاً بين جميع أعضائه,باعتباره بحيرة مغلقة,وأي تقسيم مخالف لتلك الرؤية يعده الإيرانيون غبناً بحقهم,والتقليل من شأنهم,والسبب الرئيس؛هو أن السواحل الإيرانية أقل السواحل بين الدول التي تطل على بحر قزوين,وإذا ما اعتمد خط الوسط للتقسيم بحسب رؤية بعض الدول,يجعل حصة إيران قليلة مقارنة مع أقرانها من الدول الأخرى,لذلك هي تصر على تنفيذ رؤيتها,وعدم القبول بأي رأي آخر.

المرتكز الثالث:- وجهة نظر أذربيجان.

تعد أذربيجان أحد الدول المستقلة من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١,وهي حديثة العهد على تبني رؤية استراتيجية بخصوص بحر قزوين,فرغبت بتبني رؤية تتوافق مع تطلعاتها واهتماماتها لتزيد من حظوتها على ذلك البحر,والتحكم بمقدراته ضمن مياهها الإقليمية,لاسيما إذا علمنا بأنها إحدى الدول التي تمتلك ساحلاً طويلاً على بحر قزوين,لذلك كان حجم طموحاتها كبيراً مقارنة مع بعض الدول.

تضمّنت الرؤية الأذربيجانية تعريفًا واضحاً لبحر قزوين على أنّه (بحيرة حدوديّة),وتقضي الرؤية باعتبار أنّ نشاطات الدّول المشاطئة للحوض,وآليّات التعاون في ما بينها,يجب أن تتم بموجب مقتضيات مبادئ القانون الدّولي,كما تضمّن المشروع تقسيم

---

[29]() المصدر نفسه,ص٢٣٩.

[30]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص١١.

[٣١]() محمد خاتمي:ولد في مدينة اردكان بمحافظة يزد عام ١٩٤٣,بدأ بتلقي علومه الدينية منذ عام ١٩٦١ في حوزة قم,فضلاً عن التعليم الديني التحق بالجامعات الأكاديمية ونال البكالوريوس في الفلسفة،وفي السبعينيات التحق برجال الدين من أنصار الإمام الخميني،وبعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩ أصبح نائباً في مجلس الشورى الإسلامي الدورة الأولى في المدة (١٩٨٠-١٩٨٢)،ثم عينه رئيس الوزراء مير حسين موسوي وزيراً للإرشاد الإسلامي منذ عام (١٩٨٢-١٩٨٩),خلال مدة رئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٢)،وفي عام ١٩٩٢ قدم استقالته من الوزارة بسبب شدة القيود المفروضة على حرية الفكر،أصبح رئيساً للجمهورية للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٥),للمزيد من التفاصيل,ينظر:محمد صادق الحسيني،إيران سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان،رياض الريس للكتب والنشر,بيروت,٢٠٠١,ص ص٢١-٢٦؛روزنامه اعتماد,شماره ٤٣٢٢,مورخه ١٤ اسفند ١٣٩٧.

[32]() فهد مزبان خزار الخزار,المصدر السابق,ص٧٥.

[33]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص ص١١-١٢.

[34]() بلاهندة حنان,المصدر السابق,ص٢١٠.

[35]() رضوان أبو الغبرة,المصدر السابق,ص٤٦.

[36]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص ص١١-١٢.

البحيرة بشكل متناسب على الدّول المشاطئة,على أن يتم ترسيم هذه الأقسام انطلاقاً من اتّفاقات ثنائيّة أو متعدّدة الأطراف,أضف إلى ذلك أنّ المشروع الأذري اعتبر أنّ قوانين الدّولة المتشاطئة هو الذي يسود على القسم التّابع لها,ما لم تنص الاتفاقيات الثّنائيّة على غير ذلك[37].

ونظرت أذربيجان إلى اتفاقيتي عامي (١٩٢١-١٩٤٠) بأن لا يمكن التمسك بهما؛لأنهما لا تواكبان مستجدات الساحة الدولية،وعقدتا في ظل نظامين غير موجودين الآن،بعد تغيير الانظمة في موسكو عام ١٩٩١ وطهران ١٩٧٩،فضلاً عن عدم تناول الاتفاقيتين لأي موضوع بشأن البحر وثرواته,ولم تتناولا سوى الملاحة,وصيد السمك وبالنتيجة فالاتفاقيتان باطلتان[38].

استندت أذربيجان في مقاربتها لبحر قزوين على أساس أنّه (بحيرة حدوديّة),وبالتّالي يخضع لقانون البحار[٣٩],بما يترتّب على ذلك من وجود المياه الإقليميّة والمنطقة الاقتصاديّة الحصريّة,إلا أنّ هذه المقاربة لم تلق حماسة كبيرة في مؤتمر موسكو الذي عقد في عام ١٩٩٤,إذ نظرت إليها كل من روسيا وإيران بريبة؛لأنّ هذه المقاربة لا تتناسب ومصالحهما,فالموافقة على اعتبار قزوين بحراً يعني خضوعه لقانون البحار للعام ١٩٨٢,ويصبح ترسيم الحدود البحريّة خاضعاً للقانون المذكور[40].

تؤيد أذربيجان مفهوم مبدأ البحر المفتوح،لأن الجزء المهم من آبارها النفطية يقع ضمن ساحلها الإقليمي على بحر قزوين,وهي بذلك تطمح أن تُمارس السيادة كاملة على مياهها الإقليمية،على النقيض من إيران وحتى روسيا,إذ لا توجد فيهما موارد نفطية بحجم ما لدى باكو،لذلك يعارضان الرؤية الأذربيجانية[41].

لقد سال لعاب باكو على مياهها الإقليمية في بحر قزوين,وحرصت كل الحرص في الحفاظ عليها,وعدم الاستماع إلى أي صوت ينادي بتقسيم تلك المياه بين الدول المتشاطئة,أو اشراك إحدى الدول معها؛والسبب يعود إلى ظهور آبار نفطية كبير في تلك المياه,التي هي بأمس الحاجة لمواردها الاقتصادية,خصوصاً وهي في أعوامها الأولى من تأسيس دولتها,وقد أدلت بذلك الدلو منذ البدء,ودارت ظهرها عن أي اصوات منادية بخلاف ذلك,وعدتها أصواتاً نشازاً.

أصرت أذربيجان على رؤيتها في بحر قزوين ورفضت جميع المقاربات الأخرى؛لأن ذلك يجعلها تسيطر على جميع الحقول الأساسيّة في البحر مثل أحواض (أسفيرون,وأزاري,وشيراغ),واستندت باكو في مقاربتها هذه إلى قرار كانت قد اتّخذته وزارة النفط السّوفياتيّة في عام ١٩٧٠ بتقسيم بحر قزوين على الجمهوريّات السّوفياتيّة الأربع,وعمدت الحكومة الآذريّة إلى تطبيق هذه الرّؤية من دون الحصول على موافقة الدّول الأخرى,إذ سارعت الأخيرة إلى توقيع عقود التّنقيب,واستخراج النّفط من الحقول الكبرى الأساسية,إلا أنّ القرار الآذري شكّل معضلة جديدة,فقد سمحت العقود الموقّعة للشّركات بالتّنقيب عن النّفط حتّى مسافة ١٢٠ كلم من شواطئها,ما يدخلها إلى المناطق الّتي تعتبرها تركمانستان خاضعة لسيادتها[42].

كان الموقف الأذربيجاني متعلقاً بمسألة ارتفاع المفاجئ لأسعار النفط،وتشجيع الشركات النفطية العالمية،إذ تعد أذربيجان من الدول الأولى التي عارضت الوضع القائم في بحر قزوين،وسعت إلى تدعيم طرحها,أن بحر قزوين هو بحيرة،والذي يسمح لها بتقسيم قزوين إلى مناطق،عكس وضع القانون الدولي للبحار الذي يعطى (١٢) ميلا بحريا كمياه إقليمية،والسبب في ذلك؛أن أغلب الحقول النفطية تقع على الطرف الأذربيجاني,وهذا ما دفعها إلى تدعيم فكرة البحيرة،ويمكننا اختصار نوايا أذربيجان في النقاط التالية[43]:

١- قزوين بحيرة محدودة،وعليها تقسم إلى مناطق قومية بحسب القوانين والممارسات الدولية.
٢- تحديد قاع البحيرة والمساحة البحرية بحسب مبدأ (تساوي البعد).
٣- تطبيق مبدأ تقسيم الأقاليم الإدارية الذي أقرته وزارة الصناعة والنفط السوفييتية عام ١٩٧٠.

ترى أذربيجان أنّه من الضروري تقسيم بحر قزوين إلى خمس قطاعات مستقلة،وتستدل على ذلك بأمثلة عديدة في مناطق أخرى من العالم على غرار تقسيم بحيرة أونتاريو بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا,وبحيرة تشاد بين نيجيريا والكاميرون والنيجر[44].

---

[37]() المصدر نفسه,ص٩.

[38]() حارث قحطان عبد الله,ومثنى فائق مرعب,المصدر السابق,ص٢٨٥.

[٣٩]() **دخلت معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ حيز التنفيذ في ١٦ نوفمبر ١٩٩٤،وهي اتفاقية دولية توفر إطار قانوني متكامل لألية الانتفاع بمياه البحار والمحيطات في العالم،وتضمن الحفاظ على الموارد البيئية والبحرية,وكذلك الانتفاع العادل لتلك الموارد,كما تعالج المعاهدة المسائل المتعلقة بسيادة الدول على البحار والمحيطات وحق الانتفاع في المناطق البحرية والحقوق المتعلقة بالملاحة,للمزيد من التفاصيل,ينظر:**

_https://www.un.org/depts/los/convention

[40]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص٩.

[41]() بلاهندة حنان,المصدر السابق,ص٢٠٩.

([42]) Rima Tkatova, Op.Cit, pp 41-43

[43]() عبد الملك حطاب,المصدر السابق,ص١٤٠.

[44]() بيروز مجتهد زاده,المصدر السابق,ص٣٥.

طُرِحت لأوّل مرّة مسألة تحديد الوضع القانوني لبحر قزوين من قبل ممثّل دولة أذربيجان في القمة الّتي عُقدت بطهران شباط ١٩٩٢ والذي سبق الحديث عنه,وفي مؤتمر (رشت) أيضاً الذي عقد في إيران عام ١٩٩٣,وحدث أوّل خلاف بين دول بحر قزوين؛بسبب محاولة أذربيجان تعريف بحر قزوين على أنه بحيرة,وهو ما وجد موقفاً رافضاً من روسيا وإيران,في حين كان موقف المندوب التركماني غير مبالٍ,وبالمقابل كانت كازاخستان أقرب إلى موقف أذربيجان,وهكذا تمَّ تأجيل البت بهذا المشروع بحجّة دراسته[45].

المعروف أن كل دولة من الدول تبني موقفها بحسب رؤيتها وتطلعاتها,وهو ما يضمن لها أكبر قدر من المساحة على مياه وقاع بحر قزوين,لذلك كانت إيران وروسيا أكثر المعارضين للرؤية الأذربيجانية؛بسبب قلة سواحلهم البحرية المطلة عليه,بينما تركمانستان هي الأخرى تصب تلك الرؤية في مصلحتها,علاوة على موقف كازاخستان التي كانت تعد الرؤية الأذربيجانية أقرب لها؛فهي أقرب إلى طموحاتها في ذلك البحر,وبغية الحصول على مساحة كبيرة تحتوي على عدد غير قليل من الثروات الطبيعية ومنها النفطية.

استمرّت المحاولات السّاعية إلى التّوصّل لأرضيّة مشتركة بين دول بحر قزوين من خلال عقد عدّة لقاءات لم تؤدّ إلى نتيجة تذكر,ولكنّ التّحوّل الأساس بدأ في المؤتمر الّذي انعقد بموسكو في كانون الأوّل ١٩٩٤,وكان هدفه مناقشة مسودات مشاريع حول الوضع القانوني لبحر قزوين قدّمتها كل من روسيا,وأذربيجان,وكازاخستان كلٌّ على حدة[46].

إن المعركة السياسية حول بحر قزوين بدأت بالمجابهة في نيسان ١٩٩٤ بين كل من أذربيجان,وبريطانيا,وروسيا,بسبب قيام بريطانيا بالتعاقد مع أذربيجان لاستغلال النفط الخام في المياه الإقليمية الأذربيجانية,فقد رأت روسيا وجود اتفاق بين الدولتين الأخيريتين نوعا من التدخل في مصالحها القومية,فضلاً عن ذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بتبني خط أنابيب (باكو-جيهان),وعارضت الدولة الأخيرة التدخل الروسي بهذا الشأن,وفي هذا الصدد دعا مستشار رئيس جمهورية أذربيجان للشؤون الخارجية في ١٨ كانون الثاني ١٩٩٩ إلى توسيع نطاق التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية,والسماح بإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية على أراضي بلاده,وفعلاً تمكنت الدولة الأخيرة من دعم خط (باكو-جيهان),الذي أفتتح عام ٢٠٠١ بتكلفة تصل إلى أربعة مليارات دولار,ومهمة هذ الخط نقل النفط إلى منطقة القوقاز من دون مشاركة روسيا[47].

ارتبطت أذربيجان بعلاقة وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية,وهذا بدوره أدى إلى تطوير العلاقات التركية من جهة والإسرائيلية من جهة أخرى,اللتين تعتمد عليهما الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط,لتحقيق مصالحها في المنطقة الأخيرة,كما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة أذربيجان في إمداد كل من تركيا والكيان الصهيوني بالنفط والغاز,وإكمال مشروع الطاقة الشهير (باكو-جيهان)[48].

وقامت أذربيجان بتطوير احتياطاتها مع اتحاد الشركات الدولية (كونسيورتيوم),وهذا ما فتح المجال لبداية تصادم بين أذربيجان وإيران وروسيا,في ظل رفض الدولتين الأخيرتين تدخل الأطراف الأجنبية في عملية استغلال ثروات بحر قزوين،والمرحلة التي تلت شهد تغيرات في توجهات الروسي من خلال إتباعها سياسة ناعمة في المنطقة لبسط نفوذها[49].

كما ذكرنا سابقاً أن موقف موسكو بدأ بالتغير بعد منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي,إذ أدركت صعوبة الوقوف بوجه التغيرات السياسية والأمنية الحاصلة في المنطقة,لذلك اتبعت سياسة أقل حدة من ذي قبل تجاه تصرفات باكو,ووافقت على مضض باتفاقات تماشياً مع طموحات باكو,من خلال عقد صفقات ثنائية تخص الجهة الشمالية من بحر قزوين لاستغلال الطاقة,والهدف من ذلك لاستمرار تجسير العلاقة بينهما,أما طهران فقد قادت قافلة التشكيك في نوايا باكو,وعارضت الاتفاقيات الموقعة مع الشركات الغربية,وأصرت على إيجاد صيغة قانونية للبحر؛بغية تصرف جميع الدول المتشاطة عليه,ولكن نداءاتها لم تجد آذانا صاغية عند جيرانها,وذهبت هواء في شبك,بعد أن عدت باكو تلك التعاقدات طوق نجاتها وبلسم لجراحتها الاقتصادية التي كانت تعاني منها.

بدأ التقارب في وجهات النظر بين روسيا وأذربيجان بعد اقتراح الأولى لاعتماد مبدأ خط الوسط لبحر قزوين لتقسيمه على الدول المتشاطئة,لذلك قام الطّرفان بالتّوقيع على معاهدة في عام ٢٠٠١ تقضي بتقسيم قاع البحر بين البلدين,أضف إلى ذلك قيام كل من أذربيجان وكازاخستان بالتّوقيع على معاهدة مشابهة,وبناءً على هذه المعطيات تمّ تقسيم الجزء الشّمالي لبحر قزوين,وأصبح له إطار قانوني مبني على عدد من المعاهدات الثّنائيّة أدّت إلى تقسيم (٦٦٪) من بحر قزوين بين ثلاث دول[50].

غير أنّ تقسيم الجزء الشّمالي من بحر قزوين انطلاقًا من معاهدات ثنائيّة وثلاثيّة الأطراف لا ينهي الإشكاليّة المتعلّقة بالنّظام القانوني للبحر,لأنّ هذه المعاهدات تفتقر إلى قوّة الاتفاق المتكامل باعتبار أنّ ثلاثاً من أصل خمس دول فقط هي الموقّعة عليها,أضف إلى ذلك أنّ هذه الاتّفاقيات تناولت فقط موضوع تقسيم أعماق بحر قزوين وباطنه,ولم تتناول موضوع تحديد

([45]) Rustam Mamedov" ,International Legal Status of the Caspian Sea: Issues of Theory and Practice ,"The Turkish Yearbook of International Relations, vol. XXXII, Ankara,2002, pp 217-259.

[46]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص٩.

[47]() عبد الناصر سرور,المصدر السابق,ص٥٦.

[48]() المصدر نفسه.

[49]() بول جريجوري,المصدر السابق,ص٤٦.

[50]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص١٤.

الوضع القانوني للبحر,وبالتّالي فإنّ هذه الاتّفاقيات شكّلت حلاً براغماتياً للمشكلة المتعلّقة بتقاسم مصادر الطّاقة,مع تجنّب تناول أي تسوية طويلة الأمد لمسألة بحر قزوين[51].

هذا التقسيم يثير حفيظة إيران؛لأن نسبتها تكون (١٣٪) فقط من القاع بحر قزوين,علاوةً على أن الجزء الإيراني يتّصف بالعمق الشديد،وهذا ما يكون له تأثير على جهود التنقيب,خصوصاً وأن المناطق الساحلية القريبة من إيران تعد من المناطق التي تفتقر إلى وجود النفط بغزارة,وهذا يبرر المعارضة الإيرانية لهذا الاتفاق،خاصةً وأن حقول (أراز،وشارج,وأكوف) تكون تحت السيادة الأذربيجانية فهي محل خلاف بين الدولتين,وما يبقى مشتركاً ومشاعاً فقط هو سطح البحر بين الدول الخمس[52].

أيدت أذربيجان الطرح القائل أن قزوين يعد حراً،ما يعني تقسيم مياهه الإقليمية بين الدول المتشاطئة له،وحق كل دولة في ممارسة سيادتها واستغلال ثرواتها في مياهها الإقليمية،ونظراً لطول حدودها المطّلة على البحر فإنّها تحصل على نسبة طويلة من الساحل[53],ورأت تقسيم البحر وفقاً لما سمى بخط المنتصف,وعليه بنيت نظرتها على ما يلي [54]:

١- تقسيم قاع البحر وفقاً لخط متساوٍ من حيث بعده عن شواطئ كل دولة.

٢- يغير هذا الخط وفقاً لعوامل طبيعية أو غير طبيعية من صنع الإنسان.

٣- ترك البحر مفتوحاً أمام الدول الخمس.

وبناءً على وجهة النظر التي تزعمتها أذربيجان يكون تقسيم بحر قزوين بين الدول طبقاً لطول سواحل كل دولة مطلة عليه،بحيث تحصل إيران على نسبة (١١٪),وتركمانستان (١٧٪)،وروسيا (١٩٪)،وأذربيجان (٢٣٪),وكازخستان ما نسبة (٣٠٪)[55].

بناءً على ما تقدم فأن الرؤية الأذربيجانية تتحرك في أطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا بعضها معلنة والبعض الآخر منها غير معلن,وما تلويحها بالهيمنة على المنطقة المحيطة بها,وتعزيز مصالحها الحيوية ما هي إلا لتزايد دورها,لتكون رقماً صعباً في منطقة بحر قزوين بشكل خاص ووسط آسيا بشكل عام,على الرغم من الكوابح والمعرقلات التي تضعها في طريقها دول عدة في مقدمتها إيران.

المرتكز الرابع:- وجهة نظر تركمانستان.

تعد تركمانستان إحدى الدول التي استقلت من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١,وهي بذلك تسعى لتبني وجهة نظر تتوافق مع أحلامها ومتبنياتها السياسية,والاقتصادية,الأمنية على بحر قزوين,وتسويق تلك الرؤية إلى الدول الأخرى بغية الالتزام بها,وبهذا الجانب من المتوقع أنها تبلي بلاءً حسناً في سبيل تحقيق ذلك,وهذا ما جعل سياستها تحت المجهر في ما يخص مياهها الإقليمية على بحر قزوين.

ترى تركمانستان وجوب خضوع بحر قزوين للقانون الدّولي للبحار,وانطلاقًا من هذا الاعتبار سعت إلى تأسيس إطار قانوني للبحر يسمح لها بالتّنقيب عن الموارد الطّبيعيّة,لاسيما وأنّها تملك أحد أكبر احتياطات الغاز الطّبيعي في العالم[56].

لقد تميز موقف تركمانستان بالتشدد تجاه بحر قزوين،وذلك في ظل التدعيم من طرف القوى الغربية وشركاتها لموقف تركمانستان،كونها تبحث عن الطريقة المثلى لخدمة مصالحها,إذ دعمت كل من يخدم مصالحها,ولكن في الوقت نفسه تتجنب الصدام مع روسيا وإيران[57].

استضافت تركمانستان في عاصمتها عشق أباد في كانون الثّاني ١٩٩٥ اجتماعات الدول المتشاطئة لبحر قزوين,بغية تنظيم وضع الصّيد والمصائد[58],وقضية الشحن البحري,وصيد الأسماك,والموارد البحرية،وكان هدفها استثمار الثروات،وكذلك تنظيم شؤون الملاحة فيه[59],واستضافت عشق آباد قمة أخرى لدول بحر قزوين في (٢٣-٢٤) نيسان ٢٠٠٢,إذ قال الرئيس التركماني السابق سرفرميت ناي زوف:**"إن بحر قزوين تفوح منه رائحة الدم"**[60],بعد أن عجز عن التوصل إلى اتفاق شامل يجمع كل دول بحر قزوين لاستغلال ثروات البحر,ونتيجة لذلك لجأت الدول المتشاطئة إلى إبرام اتفاقات ثنائية من أجل تقاسم قاع البحر،الأمر الذي أدى إلى الخروج عن الإطار الجماعي للدول المتشاطئة[61].

---

[51]() المصدر نفسه.

[52]() بلاهندة حنان,المصدر السابق,ص٢٣٨.

[53]() هاشم كاظم صبيخي,المصدر السابق,ص٢٠١.

[54]() بلاهندة حنان,المصدر السابق,ص٢٣٨.

[55]() حارث قحطان عبد الله,ومثنى فائق مرعب,المصدر السابق,ص٢٨٥.

[56]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص١١.

[57]() هشام كاظم صبيخي,المصدر السابق,ص ص٢٠٦-٢٠٧.

([58]) Rustam Mamedov, Op.Cit, pp 217-259.

[59]() بول جريجوري,المصدر السابق,ص ص٤٤-٤٨.

[60]() بلاهندة حنان,المصدر السابق,ص٢١٠.

[61]() المصدر نفسه.

وبسبب عدم تطابق الرؤى ووجهات النظر بين الدول المتشاطئة على بحر قزوين بدأ الصراع يأخذ ابعاداً سياسية واقتصادية في المقام الأول,علاوة على الخلاف القانوني القائم،وتعقّد الوضع الجغرافي والجيوستراتيجي في المنطقة,تبعه تعقّد في انماط التفاعلات,والعلاقات,والأزمات التي تمر بها المنطقة،وبعد أن نشبت الخلافات بين إيران وأذربيجان منذ عقد التسعينيات من القرن المنصرم،دخلت تركمانستان على الخط في آب ٢٠٠١،وتشابكت خيوط المصالح وساندت إيران تركمانستان ضد أذربيجان,وفي المقابل اتضح شبه تحالف ثلاثي(روسي,أذربيجاني,كازاخستاني),معلناً هذا التحالف أن رابطة الدول المستقلة ستتولى حماية حدودها الخارجية بجهود مشتركة[62].

وأخيراً كان الموقف التّركماني يتوافق مع المقترح الإيراني والتّسليم بأنّ اتّفاقيّتي العامين ١٩٢١ و١٩٤٠ تحكمان الوضع القانوني لبحر قزوين,بالإضافة إلى الدعوة إلى تقاسم ثرواته بشكل متساوٍ[63],أو تقسيم البحر إلى قطاعات قومية،فبموجب هذا التقسيم تحصل كل دولة من الدول الخمس على (٢٠٪) من قاع البحر[64]،ويقسم سطح البحر أيضاً،ويصبح بذلك البحر بحيرة أو بحراً مغلقاً[65].

عزمت تركمانستان على مؤازرة إيران في طرحها,ورأت ذلك يحقق طموحاتها في كسب نسبة (٢٠٪) من قاع البحر,علاوة على إبقاء سطحه مشترك ما بين الجميع,وهي بذلك تعارض رؤية روسيا,وأذربيجان,وكازاخستان في طرحهم للصيغة القانونية لبحر قزوين,وعملت تركمانستان على توطيد علاقتها بإيران من أجل تحقيق مبتغاها,بعد تشكيل الدول الأخرى تحالفاً ثلاثياً لتحقيق رؤاهم.

المرتكز الخامس:- وجهة نظر كازاخستان.

نظراً لحداثة عهد جمهورية كازاخستان فهي لم يسبق لها أن أبدت موقفاً سياسياً من بحر قزوين قبل عام ١٩٩١,ولكن بعد ذلك التاريخ وعندما أصبح لها كيان سياسي مستقل,امتلكت رؤية تبتغي تطبيقها في ذلك البحر, شأنها في هذا شأن بقية الدول الأخرى,ولقد حرصت كل الحرص على أن تكون رؤيتها تتوافق مع مصالحها,وأهدافها,وطموحاتها التي تروم تحقيقها في البحر.

تبنت كازاخستان تطبيق القانون الدولي للبحار لعام ١٩٨٢ كحل تراه الأفضل لتأمين الحقوق البحرية لكل دولة متشاطئة على بحر قزوين،إذ تتقارب مع رؤية روسيا في عملية الاستغلال والتنقيب على الثروات[66].

عقدت قمة في (لمأأتا) بجمهورية كازاخستان بحضور وزراء خارجية دول بحر قزوين وذلك في أيار ١٩٩٥[67],بغياب تركمانستان,إلا أن المجتمعين لم يتوصلوا إلى أي صيغة قانونية تخص الغاية المجتمعين لأجلها[68],ثم تبعه اجتماع بطهران في العام نفسه,وخلص ذلك الاجتماع إلى تسليم مسؤولية إيجاد حل قانوني لبحر قزوين إلى يد وزراء خارجية تلك الدول،خاصة إلى الفرع القانوني من كل وزارة,وكان الخبراء القانونيون يتطلعون إلى حل مشكلة بحر قزوين[69],إذ تمّ التّوصّل إلى اتّفاق حول كيفيّة الاستعمال والمحافظة على الموارد الطّبيعيّة,وكانت أذربيجان الدولة المعترضة الوحيدة,فقد اعتبرت أنّ الموافقة على هذه الاتّفاقيّة تكون بمنزلة إقرار للنّظام القانوني للبحر[70].

من المؤكد أن أذربيجان ترفض أي صيغة قانونية يقسم بحر قزوين على أساسها على الدول المتشاطئة بالتساوي,كما ذُكر مسبقاً بسبب طول سواحلها بالمقارنة مع الدول الأخرى,لذلك هي ترفض أي اتفاق من هذا النوع,وتصر على أن يبقى نفوذها مطلاً على جميع سواحلها.

نتيجة عدم التوصل إلى اتفاق شامل عملت روسيا بالدخول في مفاوضات مع كازاخستان عام ١٩٩٦ لتقسيم المناطق الشمالية من بحر قزوين،لكن هذه المفاوضات قد زادت في حدة الخلاف بين دول بحر قزوين،إذ كان الطرف الإيراني معارضاً وبشدة إلى الاتفاق الروسي-الكازاخستاني الذي قسم شمال بحر قزوين على أسس قومية[71],وعلى الرغم من المعارضة الإيرانية أدّت المفاوضات في ٦ تمّوز ١٩٩٨ إلى توقيع اتّفاقيّة بين روسيا وكازاخستان لتقسيم أعماق الجّزء الشّمالي من بحر قزوين وباطنه,وجاء هذا التّقسيم بناءً على مبدأ خط الوسط المعدّل الّذي اقترحته روسيا ولاقى قبولاً لدى كازاخستان,ويقوم هذا المُقترح على أساس تعديل مبدأ خط الوسط,إذ تقسّم أعماق بحر قزوين على أساس أنّه كلّما زاد طول سواحل الدّولة المشاطئة زادت المساحة الّتي تحصل عليها من البحر,على أن يبقى سطح البحر مخصّصاً للاستخدام المشترك[72],هذا الأمر أزعج كُل

---

[62]() حارث قحطان عبد الله,ومثنى فائق مرعب,المصدر السابق,ص٢٨٥.

[63]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص١٢.

[64]() عبد الملك حطاب,المصدر السابق,ص١٤١.

[65]() بلاهندة حنان,المصدر السابق,ص٢٣٩.

[66]() رضوان أبو الغبرة,المصدر السابق,ص٤٨.

[67]() بول جريجوري,مصادر الطاقة في بحر قزوين:الانعكاسات على منطقة الخليج العربي,مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية,أبو ظبي,١٩٩٨,,ص ص٤٤-٤٨.

([68]) Rustam Mamedov, Op.Cit, pp 217-259.

[69]() رضوان أبو الغبرة,المصدر السابق,ص٤٥.

([70]) أحمد ملي,المصدر السابق,ص١١.

[71]() بول جريجوري,المصدر السابق,ص٥١.

[72]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص١٢.

من إيران وتركمانستان,فموافقة إيران على اعتبار قزوين بحيرة,وتقسيمه على هذا الأساس تعني أنّ حصّة إيران تنحسر إلى ما يقارب (١٣٪) من المساحة الإجماليّة للبحر,لذلك سعت إيران بالتمسك بمقترح تقسيم بحر قزوين إلى خمسة أجزاء متساوية تحصل كل دولة بموجبها على (٢٠٪) من مساحة البحر,وهو اقتراح لاقى رفضاً من الدّول الأخرى[73].

بدأ النّزاع القانوني في المنطقة يستقطب اهتماماً دولياً كانت أبرز تجلّياته القرار الّذي صدر عن البرلمان الأوروبي في عام ١٩٩٧,إذ شدّد القرار على أهميّة الاستثمارات الضّخمة الّتي قامت بها شركات النّفط الغربيّة خلال الأعوام القليلة الماضية,وطالب بضرورة تعزيز التّنسيق بين هذه الشّركات والاتّحاد الأوروبي والدول الإقليمية,كما تمّ إرسال عدداً من الخبراء إلى المنطقة لتقديم المساعدة,من خلال التّعاون الوثيق مع كل من الولايات المتّحدة الأمريكية وتركيا,وكان الاتّحاد الأوروبي يعمل على إنشاء ممرّ آمن لنقل مصادر الطّاقة من بحر قزوين إلى البحر المتوسّط[74].

رأت الدول الغربية ضرورة مساندة وتدعيم رؤية كازاخستان,وأيضاً أذربيجان في مطالبهم ببحر قزوين,لأن النتيجة تصب في مصلحتهم,من خلال التعاقد مع الشركات الغربية للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي,وبعد ذلك تقوم هذه الشركات بتصديره إلى الدول الغربية,والنتيجة هو كسب حليف جديد في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى,فضلاً عن ذلك الحصول على مصادر جديدة للتزود بالنفط والغاز من دول حديثة العهد,بدل الاعتماد على الدول القديمة التي من الممكن أن تحتكر تلك الثروة,أو تزيد من أسعارها بين الحين والآخر,وغيرها العديد من الأسباب التي تخدم مصلحة الطرفين.

استمرت كازاخستان في طموحها لاستغلال ثروات بحر قزوين,وقامت بتوقيع اتفاقية مع شركة (شيفرون) الأمريكية,وذلك لتنمية حقل (تنجيز) في ظل عجز الاتفاقيات الإقليمية عن تسوية الوضع القانوني،وبذلك ظهرت العديد من الأفكار تطالب في إعادة النظر في طرق التسوية مع الثالوث المحوري (تركمانستان,أذربيجان,كازاخستان),التي عملت على عدم السماح لروسيا وإيران بالسيطرة على أكبر قدر ممكن من ثروات البحر،وهذا ما دفعها إلى إبرام عدة عقود واتفاقيات بينها وبين كبرى الشركات النفطية الغربية في ظل بحثها عن فك العزلة عنها,وانعاش اقتصادياتها؛بغية كسب وزن في المنطقة[75].

وفي ظل الاختلاف الواضح في مواقف الدول المشاطئة لبحر قزوين على تقسيم ثرواته،فظاهر أن التوصل إلى أرضية تفاهم بين دوله أمر بعيد الاحتمال،وذلك يرجع إلى العديد من الأسباب لعل أهمها يكمن في ما يلي:

١- تمسك الأطراف المتنازعة بمواقفها وأطروحاتها التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من ثروات بحر قزوين.
٢- ضغط الأطراف الخارجية على عمليات التفاوض وترسيم الحدود خاصة الولايات المتحدة الأمريكية,والاتحاد الأوروبي,والصين،وهذا أسهم في تعقيد الأوضاع وزاد من حدة التوترات بين دول المنطقة،إذ نجد على سبيل المثال توتر العلاقات الروسية-الأذربيجانية في الكثير من المناسبات،وذلك في ظل سماح الأخير للشركات النفطية الغربية بشكل كبير في استغلال وتنقيب في بحر قزوين على النفط والغاز الطبيعي,وهذا ما ترفضه روسيا جملة وتفصيلا.
٣- التغيرات الجيوسياسية التي صاحبت نهاية الحرب الباردة,والتي كان لها تأثيرات كبيرة على الوضع في بحر قزوين،إذ ساهمت بتعقيده أكثر في ظل ضعف الاتفاقيات السابقة في توضيح الحدود المقسم عليها البحر[76].

إن تغليب المصلحة الشخصية لكلّ دولة كان سبباً ليس فقط في عدم تسوية الوضعية القانونية لبحر قزوين،بل تعداه إلى درجة أن القمم التي كانت تُعقد باسم قمة دول قزوين،كانت هي الأخرى ذات طابع شكلي أكثر منه عملي فيما يتعلق بوضعية بحر قزوين[٧٧].

ويمكننا تفسير موقف كازاخستان بالنسبة للوضعية القانونية لبحر قزوين بالنقاط التالية[٧٨]:

١- اعتبار بحر قزوين مياهاً ليس لها صفة بحر ولا بحيرة.
٢- تطبيق القانون الدولي للبحار مع بعض التحفظات،وتأكيد على (١٢) ميلاً بحرياً لكل دولة.
٣- تطبيق مبدأ خط الوسط لتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة.
٤- ممارسة الحقوق السيادية لكل دولة على المياه الإقليمية بما في ذلك قاع البحر.

علاوة على ذلك تتبنى كازاخستان الفصل بين قاع البحر والثروات الكامنة فيه وسطح البحر،واستخدامه كممر ملاحي،فهي ترى أن بحر قزوين يعد بحيرة في حالة ما يتعلق بموارده الدفينة،وبذلك يمكن اتاحة الفرصة للدول المطلة استغلال موارده بطريقة فردية،بينما تتعاون في القضايا الأخرى،مثل:الملاحة,والسيطرة على التلوث بشكل جماعي[79].

---

[73]() المصدر نفسه.
[74]() أحمد ملي,المصدر السابق,ص١٢.
[75]() رضوان أبو الغبرة,المصدر السابق,ص٤٦.
[76]() حمزه سعد,بحر قزوين بين الاستغلال الطبيعي والاستكشاف السياسي والاقتصادي,مجلة المستقبل العربي,العدد ٣٨٥٤د.م,٢٠١٠,ص ص٢-٣.
[٧٧]() بلاهند حنان,المصدر السابق,ص٢١٠.
[٧٨]() عبد الملك حطاب,المصدر السابق,ص١٣٩.
[79]() حارث قحطان عبد الله,ومثنى فائق مرعب,المصدر السابق,ص٢٨٥.

وإذا دققنا النظر في رؤية كازاخستان نجدها قريبة من رؤية أذربيجان في ما يخص مياهها الإقليمية في بحر قزوين,فهي تصر على أن تكون مساحتها بالبحر على طول سواحلها,وأن يكون خط المنتصف هو العازل لعمق مياهها الإقليمية,وترفض بأي شكل من الأشكال تقسيم البحر على الدول الخمسة المتشاطئة بالتساوي,لأن في حال تقسيم البحر على تلك الدول تقل نسبة مساحتها في المياه الإقليمية,لاسيما مع وجود مخزون نفطي وغازي يقع ضمن سواحلها,لذلك هي متمسكة برأيها,وتصر على تطبيقه.

هكذا تحول النظام القانوني في أكبر بحيرة في العالم إلى واحدة من أهم القضايا السياسية,على الرغم من المحاولات العديدة التي جرت وصولاً لأحداث تفاهمات بين جميع الدول المطلة على ساحل بحر قزوين,إلا أنها فشلت في التوصل إلى تسوية مقبولة حول الوضع القانوني للبحر من جهة,وحول اقتسام ثروات الطاقة التي يحتوي عليها من جهة أخرى,وعليه يمكن القول أن الدول المستقلة الجديدة ترغب بوضع قانوني جديد ينطلق من مصالحها الذاتية وارتباطاتها الدولية,فضلاً عن حجتها باقتسام ثرواتها على أساس طول السواحل التي تمتلكها كل دولة,لذلك أصبح الوضع القانوني في بحر قزوين بعد عام ١٩٩١ موضع بحث ودراسة للمعنيين بشؤون آسيا الوسطى للخروج بصيغة مناسبة ومقبولة من قبل كل الأطراف المتنازعة على ثروات هذا البحر[80].

تأسيساً على ما تقدم تعد منطقة بحر قزوين من المناطق التي يشوبها القلق,والحذر,وعدم الاستقرار السياسي بين دولها؛نتيجة لعدم التوصل إلى صيغة قانونية متفق عليها من جميع الأطراف,فيما يخص حصتها من بحر قزوين,وأخذ كل طرف من الأطراف يتشبث بوجهة نظره ومصر على تطبيقها,لاسيما إذا ما عرفنا أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تواقة للتعمق في تلك المنطقة,وأن تجد لها موطئ قدم لزيادة حظوة نفوذها,هذا العامل بدوره زاد من إرباك المنطقة,وجعل وتيرة القلق تزداد بين دولها,علاوة على أن الشركات النفطية والغازية العالمية هي الأخرى سبب آخر من الأسباب التي أدت إلى تأجيج التنافس على تلك المنطقة,لذلك أضحت منطقة بحر قزوين بعد نهاية الحرب الباردة,البوصلة السياسية سواء للدول الإقليمية أم العالمية.

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة تنافس الدول المتشاطئة في بحر قزوين بعد عام ١٩٩١,توصلنا إلى مجموعة من النتائج,منها:

- أظهرت الدراسات أن بحر قزوين يحتوى في باطنه على ثروات طبيعية جمة,في مقدمتها النفط والغاز الطبيعي,لذلك شهد البحر صراعاً دبلوماسياً شاقاً ما بين الدول التي تطل على سواحله,لاسيما الدول القديمة المشرفة على البحر,أي روسيا وإيران بالإضافة إلى دول حديثة النشأت مثل أذربيجان,وتركمانستان,وكازاخستان.
- تغيير وجهة نظر روسيا بعد منتصف التسعينيات من القرن المنصرم,بعدما كانت مصرة على تطبيق رؤيتها,والاحتفاظ بمساحتها التي قرتها الاتفاقيات في عهد الاتحاد السوفيتي,لكن في النصف الثاني تغيرت تلك الرؤية وأصبحت أكثر واقعية,فعقدت معاهدات ثنائية مع بعض دول قزوين لاستغلال الثروات في الجزء الشمالي من البحر,ما فسح المجال لبقية الدول باستغلال الثروات التي تقع ضمن سواحلها مثل أذربيجان وغيرها.
- بينت الدراسات أن ثروات بحر قزوين ترافقها سلبيات عدة,لاسيما في الطرف الجنوبي القريب من إيران,منها:أن النفط يتواجد في أعماق البحر بعيداً عن المناطق القريبة من السواحل,وأيضا رداءة نوعيتها,كما لم يتم حسم المساحات التي تقع ضمن نفوذ الدول المطلة عليه من الناحية القانونية وغيرها.
- رغبت دول أذربيجان وكازخستان على تقسيم البحر بحسب المساحة الجغرافية التي تطل على سواحلها,وأصرت على تطبيق هذا الرأي,ورأت في قانون البحار الوسيلة الشرعية لضمان أفضليتها,بسبب طول سواحلها عليه,وغنى تلك السواحل بالثروات الطبيعية خصوصاً النفط والغاز.
- نتيجة عدم الوصول إلى رؤية قانونية تجمع جميع الأطراف رغم عقد عدة مؤتمرات وقمم لحلحلة القضية,اضطرت بعض الدول إلى عقد معاهدات منفردة بغية استغلال تلك الثروات,وفعلاً نجحت في تسويق الثروات الطبيعية التي تقع ضمن سواحلها الإقليمية.
- عملت بعض الدول المطلة على بحر قزوين على التعاون مع بعض الدول سواء أكانت إقليمية أم عالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية,ودول أوربا,والصين,وتركيا وغيرها,إذ قرر تلك الدول أن تزج شركاتها في البحر,من أجل الحصول على ثرواته,لاسيما أوربا,فهي بأمس الحاجة إلى بعض تلك الثروات,ومنها الغاز الطبيعي الذي من الممكن أن يغنيها عن غاز روسيا,وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ممكن أيضاً أن يغنيها عن نفط الخليج العربي أم ينافسه.
- نتيجة إصرار كل طرف من الأطراف على التشبث برأيه,لم يتم وضع صيغة قانونية نهائية لبحر قزوين من قبل الدول المتشاطئة عليه,أما حصلت اتفاقيات ثنائية بين بعض الأطراف,وما زال الباب مفتوح على مصراعيه بهذا الخصوص.

---

[80]() هاشم كاظم صبيخي,المصدر السابق,ص٢٠٢.

المصادر

أولاً- الرسائل والأطاريح الجامعية.

- بلاهندة حنان,أهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث ١١-٩-٢٠٠١,رسالة ماجستير,كلية العلوم السياسة والأعلام,جامعة الجزائر,٢٠١٢.
- رضوان أبو الغبرة,صراع الطاقة على بحر قزوين,رسالة ماجستير,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة جيجل محمد الصديق بن يحي,الجزائر,٢٠١٧.

ثانياً- الكتب باللغة العربية.

- أحمد فليح حسين الجبوري,الصراع الروسي الشيشاني (١٧٨٣-٢٠٠٢),مؤسسة دار الصادق للثقافة طباعة-النشر - التوزيع,العراق,٢٠١٨.
- بول جريجوري,مصادر الطاقة في بحر قزوين:الانعكاسات على منطقة الخليج العربي,مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجيةأبو ظبي,١٩٩٨.
- محمد صادق الحسيني،إيران سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان،رياض الريس للكتب والنشر,بيروت,٢٠٠١.
- موسى محمد آل طويرش,تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غورباتشوف (١٩٦١-١٩٩١),دار المرتضى,ط٢,بغداد,٢٠٠٥.
- نزار أيوب حسن الگولي,العلاقات الإيرانية السوفيتية ١٩٣٩-١٩٤٧ دراسة تاريخية تحليلية,مطبعة الاكاديمية الكوردية,ربيل,٢٠٠٩.
- ياسين صلاواتي,الموسوعة العربية الميسرة,م٤,مؤسسة التاريخ العربي,بيروت,٢٠٠١.

ثالثاً- الكتب باللغة الانكليزية

- David Allonsius, Le régime juridique de la mer Caspienne, Paris : L. G. D. J., 1997.
- Mehdiyoun, Kamyar. "Ownership of Oil and Gas Resources in the Caspian Sea." The American Journal of International Law. Vol. 94, No. 1 , 2000
- Rima Tkatova , La Mer Caspienne et le droit international: délimitation et gestion des ressources ,«Mémoire, Université Jean Moulin, Lyon, 2006.
- Rustam Mamedov" ,International Legal Status of the Caspian Sea: Issues of Theory and Practice ,"The Turkish Yearbook of International Relations, vol. XXXII, Ankara,2002.
- Rustam Mamedov" ,International Legal Status of the Caspian Sea: Issues of Theory and Practice ,"The Turkish Yearbook of International Relations, vol. XXXII, Ankara,2002.

رابعاً- المجلات.

- أحمد دياب,أمريكا وروسيا..حدود الخلاف وآفاق التعاون,السياسة الدولية,العدد١٦٠,القاهرة,٢٠٠٥.
- أحمد ملي,التنافس الدولي على حوض قزوين,مجلة الدفاع الوطني,العدد ٨٩,بيروت,٢٠١٤.
- بيروز مجتهد زاده,النظام القانوني لبحر قزوين:صورة للجغرافيا السياسية,مجلة شؤون الأوسط الأوسط,العدد ١٠٩,بيروت,٢٠٠٣.
- حارث قحطان عبدالله,ومثنى فائق المرعي,أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية-الإيرانية,مجلة آداب الفراهيدي,العدد ١٩,كلية الآداب,جامعة تكريت,٢٠١٤.
- حمزه سعد,بحر قزوين بين الاستغلال الطبيعي والاستكشاف السياسي والاقتصادي,مجلة المستقبل العربي,العدد ٣٨٥٤د.م,٢٠١٠.
- عبد الملك حطاب,الوضع القانوني لبحر قزوين,مجلة العلوم القانونية والسياسية,المجلد ٥,العدد ٢,جامعة الوادي,الجزائر,٢٠١٤.

- فهد مزبان حزار الجزار,جمهورية إيران الإسلامية وموارد بحر قزوين:رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها,مجلات دراسات إيرانية,العدد ٣-٥,مركز دراسات البصرة والخليج العربي,جامعة البصرة,٢٠٠٦.
- الناصر سرور,الصراع الاستراتيجي الأمريكي –الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على المنطقة ١٩٩١-٢٠٠٧,مجلة جامعة الأزهر,سلسلة العلوم الإنسانية,المجلد ١١,العدد١,غزة,٢٠٠٩.
- هاشم كاظم صبيخي,التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين,مجلة أبحاث ميسان,العدد ٣,العراق,٢٠٠٦.

خامساً- الصحف باللغة الفارسية.

- روزنامه اعتماد,شماره ٤٣٢٢,مورخه ١٤ اسفند ١٣٩٧.

سادساً- الانترنت.

- moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2.
- https://www.un.org/depts/los/convention_